EXTRACTED OIL & DERIVATIVES CO.
ISO 9001 - 14001
Head Office : 35 Suez Canal Ave., Moharam Bek, Alex.
Tel. : 002 03 3817928 - 3816326
002 03 3818089 - 3817259
Fax : 002 03 3813199
Marketing Sector : Tel. : 3817259 - 3818093
E_mail : extractedoils@hotmail.com

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
الحاصلة على شهادة الأيزو ٩٠٠١ - ١٤٠٠١
المركز الرئيسى : ٣٥ ش قنال السويس - محرم بك
تليفون : ٣٨١٧٩٢٨ - ٣٨١٦٣٢٨ / ٠٣
٠٣/٣٨١٨٠٩٣ - ٣٨١٧٢٥٩
فاكس : ١٩٩ ٠٣/٣٨١٣
قطاع التسويق : ٣٨١٦٩٥٤ - ٣٨١٨٠٩٣
ص.ب. : محرم بك

الإسكندرية في ٢٠٢٣/٢/٢٣

السادة / البورصة المصرية

قطاع الافصاح - الإسكندرية

تحية طيبة وبعد ،،،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم الرد على تقريرى مراقبى حسابات الشركة عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ .

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام ،،،،،

مدير إدارة علاقات المستثمرين

وسيم محمد غنيم

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

الملحـــوظـــــــة	رد الشـــــــركة
– ما زال النزاع القضائى بين الشركة و محافظة الاسكندرية قائم حيث تطالب الاخيرة بمقابل حق الانتفاع عن ثلاث قطع اراضى بمساحة نحو ٤٣ الف م بمصنع محرم بك وبلغت قيمه المطالبات حتى ٢٠٢٢/١٢/٢٦ نحو ٣٥٧.٦٩٥ مليون جنية وتم الاعتراض عليها بجهاز حماية املاك الدولة فى ٢٠٢٣/١/١٥ و من جانبها تطالب الشركة بتملك كامل مساحة الارض مستندة إلى البند رقم ١١ من عقود الاستئجار وقد قدمت الشركة طلب التملك فى الموعد القانونى وما يترتب على ذلك من ابراء ذمتها من المطالبات . – ويرتبط بالأمر صدور حكم محكمة استئناف الإسكندرية بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٥فى الاستئناف رقم ٧٦/١٧٤٧ق من محافظ الإسكندرية بصفته وآخرين ضد الشركة وكذا الاستئنافين رقم ٧٦/٢٠٧٣ق ورقم ٧٦/٢٠٧٤ق المقدمين من الشركة ضد محافظ الإسكندرية بصفته وآخرين والذي يقضى بحق الشركة في تملك قطعتي الأرض الثانية والثالثة بمساحة نحو ٣٧الف م^2 كما يقضى برفض إبراء ذمة الشركة من حق انتفاع القطعة الثانية بمساحة نحو ١٦الف م^2 عن الفترة من ١٩٧٦/٣/٢٠ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ والذي قدره الخبير في تقريره بنحو ٣٩.٦١٥مليون جنيه ، وقد طعنت الشركة بالنقض رقم ٦١٩٧لسنة ٩١ق ولم تحدد له جلسة بعد ، كما بلغت الايجارات المستحقة نحو ٢٠.١٣٧ مليون جنية فقط فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ من القيمة الواردة بتقرير الخبير . يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو المتابعة وحسم النزاع القائم بشان المطالبات .	* بالنسبة لمساحة ٤٣ ألف متر مربع محل النزاع القضائي مع محافظة الإسكندرية و التابعة لأرض مصنع محرم بك عبارة عن ثلاث قطع أراضي متداخلة بالبيان و المساحات التالية : القطعة الأولى : ٣٤ ، ٦٠٤٢ متراً مربعاً بموجب عقد إيجار فى ١٩٧٠/١١/٢٥ مشهر برقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ توثيق الإسكندرية . والقطعة الثانية : تبلغ مساحتها ١٨ ، ١٦٨٢٥ م٢ بموجب عقد إيجار فى ١٩٧٠/١١/٢٥ مشهر برقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ توثيق الإسكندرية . والقطعة الثالثة: تبلغ مساحتها ٦٩ ، ٢٠٥٥٢ م٢ – بموجب محضر التسليم – بشروط التأجير السابقة – مؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ هذا : وقامت اللجنة العليا لتقدير أملاك الدولة – المشكلة من جهاز حماية الأملاك الأميرية فى ١٩٦٩/١١/١٣ بتحديد سعر وثمن بيع المتر بواقع ١.٧٥ جنيهاً (فقط واحد جنيه وخمسة وسبعون قرشاً لا غير) وبقيمة إيجارية لهذه الأرض بواقع ٥٠% من ثمن البيع أى بإيجار سنوى ١٤٧٢.٢٠٢ جنيهاً عن الثلاث قطع أراضي الأولى . هذا : وتضمنت تلك العقود استئجار الشركة الطالبة الأرض موضوع التخصيص لمدة عشر سنوات تبدأ من ١٩٦٦/٣/٢٠ وتنتهي فى ١٩٧٦/٣/١٦ قابلة للتجديد طبقاً لشروط المصانع . وألزمت محافظة الإسكندرية الشركة الطالبة تنفيذ المشروع الذى تم التأجير من أجله خلال عامين من تاريخ التوقيع على عقد الإيجار المشهر وهو إقامة مصنع للمواد الغذائية . تم بناء وتنفيذ وإقامة أكبر كيان إقتصادى بالإسكندرية سُمى قطاع مصانع محرم بك و الكائن به عدة قطاعات ومصانع إنتاج وهى : (مصنع إنتاج وتعبئة الزيوت – مصنع المنظفات الصناعية – مصنع صابون التواليت وصابون الغسيل – مصنع إنتاج الجلسرين – مصنع إنتاج وتعبئة المسلي الصناعي – مصنع المارجرين – مصنع إنتاج السليكات ومصانع أخري) التأجير مع حق التملك – بالشراء – طبقاً لشروط المصانع وتضمنت عقود الإيجار المشهرة بالبند الحادى عشر منها نصه "أنه للمستأجر الحق فى طلب شراء هذه الأرض بالممارسة بعد سنتين من أعداد المصنع و إدارته بالثمن الذى تساويه الأرض من بداية التأجير وذلك متي ثبت للحكومة المصرية أنه قام بتخصيص الأرض فعلاً للغرض المؤجرة من أجله وتستعمله بصفة مستديمة و بشرط أن تستمر الأرض أيضاً مخصصة لهذا الغرض و اذا تغير تخصيصها كان للحكومة حق فسخ البيع و أسترداد الأرض بما عليها من منشآت وبدون مقابل سوى رد ثمن الأرض الذى دفعه المشتري" تقدم الشركة بطلب الشراء فى المواعيد القانونية و أعمالاً لهذا وخلال المواعيد القانونية : تقدمت الشركة وبتاريخ ١٩٧٢/٦/٤ بطلب شراء إلى السيد محافظ الأسكندرية بصفته ولإدارة الأملاك الأميرية بطلب لشراء الأرض الموضحة بعاليه والقائم عليها مصانعها الموضحة عاليه خلال المواعيد القانونية وخلال الأجل الممنوح وبعد إقامة مصانعها و تشغيلها .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

- وتلاها تقدم الشركة بعدة طلبات أخري للشراء حتى كان الرد من الحى المختص يفيد أن الحى ليس لديه مانع من إجراء البيع بشروط المصانع لصالح شركة الزيوت المستخلصة وبكتابه المؤر ١٩٨٧/١٢/٢٩
- ونظراً لتعسف جهة الإدارة وعدم اتمام البيع وتحرير العقود نفاذاً لقرارات السيد رئيس الجمهورية فى هذا الشان وإعمالاً لشروط العقد والإستمرار فى المطالبات المالية عن مقابل حق الإنتفاع – رغم أن الشركة مستأجرة بعلاقة إيجارية ثابتة سنداً وعقداً – وليس منتفعة :

أقامت الشركة عدة دعاوى قضائية – طعناً على القرار السلبي الصادر من جهة الإدارة بالأمتناع عن تحرير عقد بيع نهائي أمام محكمة القضاء الإداري بالاسكندرية ودعاوى أخري بطلب براءة الذمة من المطالبات المالية – وطلب صحة ونفاذ عقد الوعد والأحقية فى الشراء بشروط المصانع .

وتحصلت الشركة على حكماً نهائياً وباتاً من محكمة أستئناف الإسكندرية برقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق من محكمة أستئناف عالى الإسكندرية جلسة ١٩٩٨/٦/١١ و المتداولة لجلسة ٢٠١٨/٣/٢٢ بصحة ونفاذ عقد الوعد بالبيع عن مساحة بالغة ٦٠٤٢.٣٤٠ متر مربع فى الدعوى رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق من محكمة أستئناف عالى الإسكندرية جلسة ١٩٩٨/٦/١١ عن القطعة موضوع العقد المشهر رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري الإسكندرية والذى ثبُت بموجبه الوعد بالبيع التزام الشركة بطلبات الشراء طبقاً لشروط المصانع وطبقاً لقرار السيد رئيس الجمهورية

وكان من الدعاوى المتداولة : الدعويين المنضمتين رقم ٥٦٠٣ لسنة ٢٠٠٧ و ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ٠ كلي شرق الإسكندرية – بسقوط حق المدعي عليه الأول بصفته فى مطالبة الشركة المدعية بالقيمة الإيجارية الناشئة عن عقدى الإيجار المسجلين رقمي ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى فى الفترة السابقة ٢٠٠٣/٣/١٩ ٠

(وهي مطالبة بمبلغ ٤١١٢١٣٦٠.٦٠ جنيهاً فقط و احد و أربعون مليون جنيهاً و مائة وواحد وعشرون ألف وثلاثمائة و ستون جنيهاً و ٦٠قرش)

ورفضت ماعدا ذلك من طلبات و ألزمت الشركة المدعية والمدعي عليه الأول محافظ الإسكندرية – مناصفة بالمناسب من المصاريف وعليه - طعنت الشركة على هذا الحكم بالأستئناف رقم ٢٠٧٣ لسنة ٧٦ ق فى شقه المالى – الخاص بالمطالبات الماليـة والأجرة

- وبالأستئناف رقم ٢٠٧٤ ٧٦ ق فى الشق الخاص بالتملك والأحقية فى شراء الأرض موضوع التداعي (العقد المسجل رقم ٤٠٨٧ و ٤٠٨٤ ومحضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١) التى أقامت عليها مصانعها من تاريخ إعداده

وتشغيله بالثمن المقرر لها وقت التأجير ٠

- طعن السيد / محافظ الإسكندرية وأخرين بصفتهم بالاستئناف رقم ١٧٤٧ لسنة ٧٦ ق مدنى بطلب إلغاء الحكم المستأنف فيما قضي به من سقوط حق المستأنف الأول السيد / محافظ الإسكندرية بصفته فى مطالبة الشركة المستأنف ضدها بالقيمة الايجارية الناشئة عن عقدى الإيجار المسجلين رقم ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٦ ق موضوع الدعوى فى الفترة السابقة ٢٠٠٢/٢/١٩ و القضاء برفض هذا الدفع و التأييد فيما عدا ذلك ٠

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

هذا : وحيث تداول نظر تلك الطعون – وتم ضمها وبجلسة ٢٠٢١/٢/١٥ صدر حكم محكمة أستئناف الإسكندرية بجلسة بالأتى :

أولاً : قبول الإستئنافات شكلا .

ثانياً : فى موضوع الأستئناف رقم ١٧٤٧ لسنة ٧٦ ق : بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضي به من سقوط حق المستأنف الأول – بصفته محافظ الإسكندرية فى مطالبة الشركة بالقيمة الإيجارية الناشئة عن عقدى الإيجار المسجلين برقم ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى فى الفترة السابقة على ٢٠٠٢/٤/١٩ بالتقادم الخمسي

ثالثاً : فى موضوع الأستئناف رقم ٢٠٧٣ لسنة ٧٦ ق المقدم من الشركة برفضه .

رابعاً : وفى موضوع الأستئناف رقم ٢٠٧٤ لسنة ٧٦ ق من الشركة:

(١) بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للأرض الكائن عليها مصانع الشركة بمحرم بك ضمن القطعة رقم ٥٦٩ المنشية الجديدة خارج الزمام ٨ قسم شرطة محرم بك البالغ مساحتها ٦٠٤٢.٣٤٠ م٢ موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري الإسكندرية السابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٤٣٩٥ لسنة ١٩٩٦ مدني كلى إسكندرية و أستنافها رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق إسكندرية .

(٢) بإلغاء الحكم المستأنف و القضاء بتقرير أحقية الشركة فى شراء قطعة الأرض موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية و البالغ مساحتها ١٦٨٢٥.١٨٠ م٢ وقطعة الأرض موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ و البالغ مساحتها ٢٠٥٥٢.٩٦ م٢ التى أقامت عليها مصنعها من تاريخ إعداده و تشغيله بالثمن المقرر لها وقت التأجير و تأييده فيما قضي به من رفض طلب براءة ذمتها من اى مطالبات مالية من أجره أو حق انتفاع عن الأرض محل التداعي.

خامساً : إلزام المستأنف ضدها فى الأستئناف الأول المستأنفة فى الأستئناف الثاني و الثالث بالمصاريف عن درجتى التقاضي ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة

هـذا : وعليه أضحي هذا القضاء مقرراً أحقية الشركة فى شراء الأرض (ثلاث قطع أراضي بمساحات (٦٠٤٢.٣٤ م٢ موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٤ و القطعة البالغ مساحتها ١٦٨٢٥.١٥ م٢ رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية وقطعة الأرض موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ و البالغ مساحتها ٢٠٥٥٢.٩٦م٢) الكائن عليها مصانعها – بمحرم بك – بشروط المصانع بالثمن المقرر وقت التأجير ونظرا لما شاب هذا القضاء من عوار وخطأ وإهدار لحق الشركة بشأن المطالبات المالية : فقد تم الطعن بالنقض من الشركة .

برقم ٦١٩٧ لسنة ٩١ ق بشأن الشق المالى ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه حيث بلغت المطالبات المالية عن مقابل الإنتفاع لكامل المسطح حتى عام ٢٠٢٠ بإجمالى و قدره ٢٨٤٢٢٢٤٩٢.٦ جنيهاً (فقط وقدره مائتان و أربعة وثمانون

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

مليون و مائتان إثنان و عشرون ألف و أربعمائة إثنان و تسعون جنيهاً و ٦٠ قرش)

وكذلك تم الطعن بالنقض من الدولة برقم ٦٩١٩ لسنة ٩١ق بشأن الحكم بالالزام بالأحقية فى الشراء متضمنة شق مستعجل بطلب وقف التنفيذ ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه

ونشير فى هذا الصدد الى الآتى :-

أولاً : - المطالبة المالية قبل الأخيرة التى وردت للشركة فى هذا الشأن عن مقابل الانتفاع لكامل المسطح حتى عام ٢٠٢٠ مبلغ و قدره ٢٨٤٢٢٢٤٩٢,٦ جنيهاً (فقط وقدره مائتان و أربعة وثمانون مليون و مائتان إثنان و عشرون ألف و أربعمائة إثنان و تسعون جنيهاً و ٦٠ قرش) بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٤ وهي مطالبات مالية فقط – لم ترتقي لمرتبة الدعوى القضائية – أقامت عنها شركتنا دعاوى براءة الذمة المشار اليها. تم تقديم تظلم بشأنها " براءة الذمة " مؤسساً على الحكم النهائي الصادر لصالح الشركة – و الأحكام السابق التحصل عليها – فضلاً عن المنازعة فى الإستحقاق و الخطأ فى تقدير المطالبة و أسباب أخري نوردها بصحيفة الطعن

ونؤكد : - أن الدعوى مقامة من الشركة و ليست مقامة من جهة الإدارة فضلاً عن المنازعة فى المبالغ المطالب بها و عدم نهائيتها خلاف إهدار حجية الأحكام القضائية السابق تحصل شركتنا عليها

ثانياً : - وإن كانت المطالبات المالية من جهة محافظة الإسكندرية غير نهائية ومطعون عليها و شابها التناقض و مخالفة الواقع فضلاً عن حجية الأحكام القضائية إلا أن جهة الإدارة بما لها من سلطة إدارية وتنفيذية لها حق توقيع الحجز الإدارى طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ إستيفاء لمستحقاتها

وتحوطاً لذلك اقامت شركتنا الدعاوى المذكورة بالمنازعة فى الدين نزاعاً قضائياً يوقف التنفيذ و الحجز الإداري

- مع الإحاطـــة : أنه قد سبق التظلم من تلك المطالبات للسيد / رئيس ديوان رئاسة الجمهورية
- و السيد / رئيس الوزراء
- و السيد / وزير الصناعة
- والسيد / وزير التموين .
- والسيد محافظ الاسكندرية .

وأتت تلك المكاتبات والتظلمات أثرها - وبتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢ صدر قرار السيد / رئيس الوزراء بموجب المكاتبة رقم ٥٣٥ و التى تقرر بموجبها من السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء ماهو : أنه ببحث الموضوع مع وزارة التموين و التجارة الداخلية تم مخاطبة السيد محافظ الإسكندرية لإيقاف أى مطالبات بشأن أراضي الشركة لحين الفصل فى الدعاوى و المنازعات القضائية المقامة من الشركة ضد محافظ الإسكندرية فى هذا

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

	الخصوص . ثالثاً : - جاري إعداد براءة الذمة عنها فى ضوء تعليمات السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الوزراء الصادرة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١ بما مفاده التنبيـــه على جميع الهيئات والجهـــات والأجهزة التابعة بعدم إقامة أية قضايا من جهة حكومية ضد جهة حكومية أخري والألتجاء للجنة المشكلة برئاسة معالي وزير العدل فى إطار الحوكمة ودون اللجوء للقضاء هذا و نشير فى هذا الصدد إلى كتاب جهاز حماية أملاك الدولة الصادر تحت رقم ١١٤٧ فى ٢٠٢٢/١٢/٢٦ و الوارد به أن مقابل الإنتفاع عن كامل المسطح البالغ ٤٣٤٢٠ متر مربع حتى عام ٢٠٢٢ بلغ نحو ٣٥٧٦٩٤٥٨٤ جنيه تم تقديم اعتراض على المطالبة لجهاز حماية املاك الدولة رقم ٢/٢٦ بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٥ وتم تقديم طلب توفيق منازعات امام اللجنة القضائية المختصة برقم ٦٢٦ بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٥ وجارى نظره . - أما عن القيمة المتنازع عليها بين الطرفين : فهي المبالغ المالية الثابتة بتقرير لجنة الخبراء المودع ملف الدعوى بمبلغ ٤٣٨٨٩٠٥٨ جنيه عن القطعة الثانية البالغ مساحتها ١٦٨٢٠متر٢ عن الفترة حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ ، علماً بأن الشركة قامت بسداد مبلغ ٤٢٧٤٤٣١ جنيه عن الفترة من ١٩٧٦/٣/٢٠ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ . هذا وقد ورد بتقرير لجنة الخبراء مقابل انتفاع عن كامل المساحة المتنازع عليها مع محافظة الإسكندرية حتى ٢٠٠٠/٢/١٤ بنحو ١٠٩٨٩٩٢ جنيه ولم يُفصل بشكل جازم فى تلك الإستحقاقات . - تم تقديم طلب تسوية منازعات محافظة الإسكندرية- وجاري إيداع الطعن أمام اللجنة المشكلة برئاسة معالي/وزير العدل بشأن المطالبات المالية وعن ترجيح الفصل فيه لصالح الشركة (نسبة لن تقل عن ٥٠%) حسبما ورد بصحيفة الطعن من أسباب نالت من الحكم ونُذكر أن الطعن بالنقض وإن كان حقاً لشركتنا فقد قامت الدولة ممثلة فى السيد/محافظ الإسكندرية بإيداع طعناعلى هذا القضاء برقم ٦٩١٩ لسنة ٩١ وبشأن تحديد المركز القانوني للشركة بشأن تنفيذ حكم محكمة إستئناف الإسكندرية المشار إليه : - تم الاعلان بأصل الصورة الرسمية للحكم وتم مقابلة السيد مدير مكتب السيد المحافظ لتحديد موعد والأمر معروض على المستشار القانونى للمحافظة للرأى ولازال الملف معروض على المستشار القانونىللمحافظة ولم نفاد براى او تصرف حتى تاريخه
وجود الات و معدات ضمن الاصول الثابتة متوقفه وغير مستغلة منذ سنوات بلغت تكلفتها طبقا لحصر الشركة نحو ٤٨.٥٥٩ مليون جنية بقيمة دفترية فى ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٣.٠٠٧ مليون جنية وقدرت الشركة قيمة الاضمحلال فى تلك الاصول بنحو ١.٣٩٥ مليون جنية و لم تقم الشركة بدراسة اضمحلال الاصول الثابتة خلال العامين الماليين السابقين بالمخالفة للفقرة (٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) اضمحلال قيمة الاصول .	جارى دراسة الاستفادة من تلك الاصول او التصرف الاقتصادى فيها

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

وجود مشروعات تحت التنفيذ متوقفه بنحو ٥.٢١٤ مليون جنية منها - مشروع اعادة تاهيل وحدة التكرير المستمر بمصنع دمنهور بتكلفة نحو ٤.٩٤٤ مليون جنية بسبب عدم استكمال الاعمال المدنية فى حين ان قطع الغيار المستوردة وردت المصنع بتاريخ ٢٠٢١/٢/٦ - وكذلك نظام Post Building لانتاج منظف منخفض الرغوة بتكلفة نحو ٣٢ الف جنية متوقف منذ سنوات بدون اسباب - - وكذا نحو ٢٣٧ الف جنية قيمة توريد وتركيب ٣ فلوميتر لمصنع محرم بك منذ ٢٠٢١/٨ تبين ان نسبة الخطأ بها تزيد عن الحد المسموح وعلى الرغم من تنفيذ عدد ١٧ زيارة من مهندسي الشركة الموردة لمحاولة ضبط الجهاز الا انه لم يتم ضبطة حتى تاريخه وبلغ ما تم صرفه نحو ١١٧ الف جنية تمثل ٥٠% من القيمة فى حين ان خطاب ضمان التأمين النهائى بنحو ١٢ الف جنية فقط . يتعين العمل على الانتهاء من الاعمال المطلوبة للاستفادة من تلك الاستثمارات مع تقدير الاضمحلال فى القيمة طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٣١ اضمحلال قيمة الاصول	نظرا لكون وحدة التكرير المستمر بدمنهور فى حاجة إلى اعمال اضافية بنحو ٥ مليون جنية فقد تم العرض على مجلس الادارة والذى ارجاء عملية الاستكمال بعد العرض على اقرب جمعية عامة غير عادية . جارى اتخاذ اللازم وفيما يخص عدد ٣ فلوميتر الموردة لشركتنا بمعرفة السادة / نظم التحكم المتقدمة فقد تم مخاطبة الشركة المذكورة بخطابنا الصادر تحت رقم ٦٥ بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١ بضرورة موافاتنا بقيمة ٥٠ % واستلام الفلومترات غير المطابقة والا سيتم مخاطبة جهاز حماية المستهلك بهذا الشان (مرفق) وجارى اتخاذ اللازم نحو تقدير الاضمحلال فى القيمة
وجود انحراف غير طبيعي بنحو ٧٩٩ ألف جنية ببعض الخامات الرئيسية والعبوات تم تبويبها ضمن تكاليف الانتاج بالخطأ وصحتها تكاليف إدارية ويرتبط بالأمر وجود نحو ٣٠٦ الف جنية مصروفات لم يتم تبويبها بقوائم التكاليف . يتعين العمل على تلافى الانحرافات غير الطبيعية مع اجراء التسويات اللازم شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها شركة مساهمة مصرية	نظرا لتغيير الانحرافات غير الطبيعية فى الخامات الرئيسية والمساعدة والعبوات من مركز مالى لاخر كان يحدث انحراف سالب فى خامة خلال مركز مالى ديسمبر /٢٠٢٢ مثلا اي يتم استخدام كمية اكبر من الكمية المنطية المحددة لها ثم يحدث ان يكون الانحراف فى المستخدم من تلك الخامة خلال مركز مالى مارس /٢٠٢٣ مثلا ايجابى او يتلاشي الانحراف تماما فان هذا من شانه فى حالة تبويب تلك الانحرافات ضمن الادارية وقت حدوثها ان يؤثر فى اعداد قوائم التكاليف للمنتج وعلية وكالمتبع فى السنوات السابقة ان تتم المعالجة المحاسبية للانحرافات بعد تحديدها بصفة نهائية عند اعداد الميزانية العمومية فى ٣٠ يونيو من كل عام بان يتم استبعادها من تكاليف الانتاج وتبوب ضمن المصروفات الادارية والعمومية تطبيق المعيار ٢ المخزون وفيما يخص مبلغ ٣٠٦ الف جنية الذى لم يتم تبويبه بقوائم التكاليف فان هذا المبلغ يتضمن نحو ١٣٧ الف جنية تخص مصروفات بيع و توزيع خاصة بقطاع مصانع دمنهور وتم عمل التصويب المحاسبي اللازم بتسوية يومية عمليات فبراير ٢٠٢٣ رقم ١٤٧٧ وباقي المبلغ وقدره ١٦٩ الف جنية عبارة عن الفرق بين التقديرى والفعلى الخاص بالمياه بمصانع الشركة الثلاث سيتم اتخاذ اللازم بشانه عند اعداد قوائم تكاليف مركز مالى مارس ٢٠٢٣

الرد على تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

قامت الشركة بحساب المتوسط المرجح للزيوت الخام على اساس كتاب دورى الشركة القابضة للصناعات الغذائية بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٤ بزيادة اسعار الزيت الوارد كما اوضحته الشركة بالايضاح رقم ٩/ب ولا يوجد تاكيدات على ان المتوسط المرجح للمنصرف من الزيوت الخام ستظل على ذات مستوياتها فى نهاية العام المالى ولما لذلك من اثر على القوائم المالية . يتعين دراسة الامر و الافادة .	لكون المخزون هو احد الاصول المتداولة الاكثر حيوية . فإن التقييم الصحيح للمخزون ضروري لاظهار النتائج الفعالة في البيانات المالية. ووفقاً لطريقة المتوسط المرجح المتبعة تم تقييم إصدارات المخزون وفقاً لمتوسط قيمة الاصناف المستلمة علاوة على أي مخزون من الفترة السابقة وميزة هذه الطريقة أنها تعطي قيم معتدلة لمخزون اخر المدة عند اتجاه الاسعار نحو الارتفاع او الانخفاض. وفيما يخص قيمة المتوسط المرجح للمنصرف من الزيوت الخام في نهاية العام المالي وأثره على القوائم المالية فإن مما لاشك فيه ان الكميات المستلمة من الزيوت الخام (صويا-عباد) اعتباراً من ٢٠٢٣/١/١ وحتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بأسعار ٢٨٧٥٠جنيه لطن زيت الصويا و ٢٨٥٠٠جنيه لطن زيت العباد (وبافتراض ثبات تلك الأسعار خلال النصف الثاني من العام المالي الحالي) ستؤدي تلك الاستلامات الي ارتفاع متوسط تكلفة طن الزيت المنصرف للإنتاج مقارنة بمتوسط تكلفته في ٢٠٢٢/١٢/٣١ - ومع الاخذ في الاعتبار ان اسعار بيع الطن من الزيت التمويني خلال العام كانت حسب الاتى :- الفترة ٠.٨٠ لتر (طن) ٢٠٢٢/٩/٣٠-٢٠٢٢/٧/١ ٣٠٥٧٠.٦٥٢ ٢٠٢٣/٦/٣٠-٢٠٢٢/١٠/١ ٣٣٢٨٨.٠٤٣ فان المتوسط المرجح من الزيوت الخام المتوقع في ٢٠٢٣/٦/٣٠ والذي على اساسه سيتم تحديد تكلفة البضاعة المباعة خلال العام كله قد يفوق سعر بيع المنتج النهائي (طن الزيت المعبأ) خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ مما يعنى تحقيق تلك الكميات لخسارة تؤدي الي تراجع الربحية المعلنة في ٢٠٢٢/١٢/٣١يضاف لذلك تراجع هامش ربح طن الزيت المباع خلال الفترة من ٢٠٢٢/١٠/١حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقارنة بربحيتها في ٢٠٢١/١٢/٣١لارتفاع المتوسط المرجح لطن الزيت الخام في ٢٠٢٣/٦/٣٠عنه في ٢٠٢٢/١٢/٣١

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

تضمن المخزون فى ٢٠٢٢/١٢/٣١نحو ١٠.٢٨٢ مليون جنية قيمة اصناف راكدة و بطيئة الحركة وتالفة طبقا لحصر الشركة وقد قدرت الشركة الانخفاض فى قيمتها بنحو ٦.٨٨٦ مليون جنية دون تقديم دراسة فنية لبيان مدى إمكانية استخدامها والاستفادة منها وكذا دون اجراء اية مزادات للتصرف فى الاصناف المستغنى عنها . ←يتعين ضرورة التصرف الاقتصادي بما يعود بالنفع على الشركة مع اعادة تقدير الانخفاض فى القيمة وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢) المخزون	سبق تشكيل لجنة بالقرار رقم ٢١٩ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٧ بناء على مذكرة مرفوعة للسيد / رئيس مجلس الإدارة في حينه وانتهت اللجنة بوضع تقريرها المؤرخ في ٢٠٢٠/٧/١٤ والذى انتهت فيه الى الاتى: اولاً : بالنسبة لأصناف الخامات الرئيسية والمساعده منظفات وصابون بمصنع محرم بك تم بيع جزء منها خلال العام وجارى الاستفادة من بعضها بادخالها في صناعة المنظفات والكميات المتبقية جارى التصرف فيها بالبيع ثانيا :- بالنسبة للاصناف الموجودة بمخازن التعبئة والتغليف بمصانع الشركة جارى دراسة اجراء بعض التعديلات على بعض تلك الاصناف لامكانية اعادة استخدامها مرة اخرى وجارى دراسة بيع المتبقى للاستفادة منها ثالثا:- خامات رئيسيه مصنع المستخلصه عبارة عن كمية ٢٧ طن رمال جارى التصرف فيها بالبيع او التكهين رابعا:- قطع الغيار :- نظر لكونها بحالة سليمة وجيده سيتم استخدامها مستقبلا هذا وقد طلب مجلس الإدارة بجلسته رقم ٣٣٤ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣١ موافاته بدراسة متكاملة عن الرواكد (قيمتها - مدى صلاحيتها - أسباب شرائها- ومدى الحاجة اليها وقت شرائها وأسباب ركودها) هذا وبتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٥ تم عرض تقرير اللجنة المشكلة بشأن دراسة مدى امكانية الاستفادة او التصرف في ارصدة الاصناف الراكدة بمخازن مصانع الشركة وعليه اصدر المجلس قراره رقم ٢٠٢٢/١٢/٣٠٠٨ والذي تضمن الاتي :- اولاً : يتم عمل مذكرة بالاصناف التى يمكن استخدامها ويتم سحبها من الاصناف الراكدة وتدخل للمخزن المستخدم للتشغيل بقيمته الدفترية . ثانياً : الاصناف التى لا جدوى من استخدامها يتم تلطيطها ويتم اتخاذ اجراءات بيعها بالمزاد بعد تقويمها من قبل اكثر من جهة خارجية يكون من بينها هيئة الخدمات الحكومية وتقدم التقييمات وتطرح في لجنة البيع .
- لا تقوم الشركة بوضع اسس لتحديد تكلفة الانتاج مثال ذلك الموسيلاج والكسب وفقا للفقرة ١٤ من معيار المحاسبة المصرى (٢) المخزون . يتعين وضع اسس محددة لتحديد قيمة مشتقات الانتاج ومراعاة احكام الفقرة المشار اليها	- فيما يخص منتج الكسب فانه يتم تحديد تكلفته بالسعر السوقي السائد في ظل الطفرات السعرية الحالية . اما فيما يتعلق بالموسيلاج فجاري العمل نحو اتخاذ اللازم في هذا الشأن .
بلغ اجمالى ارصدة العملاء والمدينين فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣٤.٨٩٨ مليون جنية منها ارصدة متوقفة منذ سنوات سابقة مقام بشانها دعاوى قضائية بنحو ١٢.٠٥ مليون جنية وقدرت الشركة الانخفاض فى قيمتها بنحو ٧.١٩ مليون جنية . يتعين اتخاذ اللازم نحو تحصيل تلك المديونات واعادة النظر فى الانخفاض فى القيمة فى ضوء تطور الموقف القانونى للدعاوى القضائية والافادة .	حيث أن تلك المبالغ في معظمها أرصدة متوقفة منذ سنوات وقد استنفذت الشركة في معظمها الإجراءات القانونية . لذا فقد تم عرض مذكرة في هذا الشأن على السيد / رئيس مجلس الإدارة للعرض على المجلس والذي أصدر القرار رقم ٢٠١٩/٩/١٨٢٣ بتكليف القطاع القانوني بدراسة مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتى تبلغ قيمتها ٥.٨٩٨ مليون جنيها والمكون عنها مخصص بالكامل على مستوى كل عميل على حده والإجراءات القانونية التى اتخذت منذ بداية الدين حتى تاريخه مع تقديم مذكرة تفصيلية للعرض على المجلس بجلسته القادمة ليتسنى للمجلس اتخاذ القرار المناسب بإعدام تلك المديونيات من عدمه وعلى قطاع الشئون القانونية اعداد المذكرة المطلوبة في هذا الشأن. وبالجلسة رقم ٢٠١٩/١٠/٣٠٧ اصدر المجلس قراره رقم ٢٠١٩/١٠/١٨٣٧ . بموافقة المجلس بإجماع الحاضرين على ارجاء اتخاذ القرار المناسب في موضوع إعدام مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتى تبلغ قيمتها ٥.٨٩٨ مليون جنيه والمكون عنها مخصص بالكامل وجاري إعداد مذكرة تفصيلية على مستوى كل عميل على حده للعرض على المجلس لمزيد من الدراسة لموقف عميل عميل ليتسنى اتخاذ القرار المناسب باعدام الدين من عدمه ولضمان صحة الإجراءات المتخذة .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

بلغ رصيد الشركة القابضة للصناعات الغذائية المدين نحو ١٣١٩.٩٩٤ مليون جنيه والدائن نحو ١٤٤٧.٣٦٥ مليون جنيه دون اجراء مطابقة على تلك الأرصدة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ . ← يتعين إجراء المطابقة على تلك الأرصدة للتحقق من صحتها .	تم عمل اللازم نحو الحصول على المطابقة المطلوبة (مرفق)
تم حساب قيمة المساهمه التكافلية المستحقة على الشركة عن الستة اشهر المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ١.٩١٧ مليون جنية بالخطا وصحتها نحو ٤.٠٤ مليون جنية طبقا لاحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ،و يرتبط بالامر قيام الشركة بتعزيز مخصص مطالبات بنحو ١.٣٧ مليون جنية ليبلغ رصيده فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٠.٥٩٩ مليون جنية على الرغم من انه لا ينطبق عليه شروط الاعتراف بالمخصص طبقا للفقرة رقم ١٤ من معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٨ " المخصصات والالتزامات والاصول المحتملة " يتعين اجراء التسويات اللازمة والافادة	تاريخ ٢٠١٩/٨/٦ تفضل السيد / وزير التموين بمخاطبة السيد / وزير المالية للنظر في تحديد قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الشركة القابضة والشركات التابعة لها بعد خصم ما يخص الشركات التابعة والشقيقة منها كمشتريات من الشركة القابضة للصناعات الغذائية والشركات التابعة لها وكذا المشتريات من الموردين المحليين ولهم بطاقات ضريبية منعاً للازدواج الاقتصادي والضريبي للخضوع لهذا العبء أكثر من مرة وذلك لحين موافقة مجلس النواب على تعديل القانون فيما يخص أسس احتساب المساهمة التكافلية واعتبارها من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم . وذلك في ضوء ما أحدثه الكتاب الدوري رقم (٤) لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط تطبيق حكم البند تاسعاً من المادة ٤٠ من القانون رقم(٢) لسنة ٢٠١٨ من تغيير في طريقة حساب الإيرادات الخاضعة للمساهمة التكافلية لبعض الجهات كشركات التأمين والفنادق . وفى ضوء ما سيسفر عنه رد وزارة المالية على كتاب معالي وزير التموين في هذا الشأن سيتم الالتزام به وإجراء التصويب اللازم .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

مع عدم اعتبار ذلك تحفظا على القوائم المالية نوجه الانتباه الى عدم انتهاء الشركة من اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض المستحق عن نزع ملكية مساحة من ارض مصنع علف القبارى البالغه ١٧٦٦ م^{2} وما عليها من مبانى والذى يقدر بنحو ٣١٥ الف جنية طبقا لقرار اللجنة الابتدائية لتقدير اثمان الاراضى بادارة مراقبة نزع الملكية فى ١٩٩١/٢/١٩ ← يتعين سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل التعويض المستحق للشركة .	أن القرار بصرف مبلغ التعويض والموافقة علية يتوقف على انه يشترط تنفيذ خط الشطف الموضح بخريطة المنطقة والمعتمد من المحافظة والإدارة العامة للمرور ومازال المشتري لم يقم بالبناء على تلك القطعة رغم بناؤه على المساحات الأخرى وجارى المتابعة للحصول على أحقية الشركة. وأن هناك ضوائع تنظيم استقطعت من المساحة الكلية المباعة وذلك طبقا للعقود المسجلة بين شركتنا والشركة الفاطمية وجارى استخراج كشف تحديد مساحى. وأنه قد أستجد من أحداث فى تلك الأرض من قيام الدولة عن طريق لجنة التحفظ و الحصر و الإدارة و التصرف فى أموال الجماعات الإرهابية و الإرهابيين برئاسة المستشار الدكتور / محمد ياسر أبوالفتوح بالتحفظ على ١١٨ شركة متنوعة النشاط التى يمتلكها عناصر الإخوان وذلك تنفيذاً للقانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم إجراءات التحفظ و الحصر و الإدارة و التصرف فى أموال الجماعات الإرهابية ومصادرتها وضمها بجانب الخزانة العامة للدولة ومن ضمنها الشركة الفاطمية مشترى أرض المصنع المذكور .
لم تنتهى الشركة من نقل ملكية وتسجيل ارض بمصنع محرم بك مساحتها ١٤٠٠ م^{2} الت اليها بموجب محضر اتفاق مع شركة الغازات الصناعية فى ١٩٨٨/٦/٩ وكذا ارض بمساحة نحو ١٧ الف م^{2} آلت الى الشركة بموجب قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت . يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو اثبات الملكية واستكمال إجراءات التسجيل و الافادة . شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها شركة مساهمة مصرية	بالنسبة لباقي مساحة أرض مصنع محرم بك وقدرها ١٨ ألف م ٢ فهي عبارة عن الأتى :- ١٤٠٠م٢ تقريبا بموجب عقد اتفاق بين شركة الغازات وشركة الزيوت المستخلصة بقرار من السيد /وزير الصناعة مؤرخ ١٩٨٨/٦/٩وسيتم تقديم طلب لمصلحة الشهر العقاري والمساحة لاشهار قرار التأميم بعد الحصول علي قرار التقييم للشركة الحديثة للاغذية وجاري استخراج كشف تحديد للمصنع بالكامل وذلك لفصل القطع الثلاث المؤجرة من المحافظة عن الجزء الخاص بالتأميم . وقد قامت الشركة بتقديم خطاب للسيد المهندس / مدير مديرية المساحة بالإسكندرية الصادر تحت رقم ١٠٥٨ بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٤ تطالب فيه بتحويل الطلب المحدد برقم ٢٠٦/٢٠٥ محرم بك إلى لجنة المراجعة الخاصة بتوقيع وتطبيق العقود المسجلة أرقام ٤٠٨٧ ، ٤٠٨٤ لسنة ١٩٧٠ وكذلك محضر التسليم المؤرخ في ١٩٦٩/٦/١١ وقرار التأميم بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ .

الرد على تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

ما زالت الشركة لم تتخذ الاجراءات اللازمة لإزالة التعديات على قطعه ارض بمدينة قويسنا بارض الباجور بمساحة ١٦٦٠ م٢ والتى آلت ملكيتها إلى الشركة مقابل مديونية العميل / عبد الحميد حسن الفلاح الا انه تم التعدى عليها من قبل ورثته وقيامهم ببناء سور ومنع الشركة من استغلالها .يتعين سرعه أزاله التعديات واستغلال الارض بما يعود بالنفع على الشركة .	تمتلك الشركة قطعة أرض بمساحة ١٦٦٠ م٢ بالشراء من العميل / عبد الحميد حسن الفلاح بموجب توكيل محرر لصالح الشركة بالبيع لنفسها وللغير رقم ٥٩٣٠ ب لسنة ٢٠٠٠ توثيق الاسكندرية بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٧ مقابل المديونية المستحقة عليه للشركة وتم رفع الحظر من التصرف بموجب حكم محكمة جنايات شبين الكوم بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٤ و عليه توجهت الشركة لإستلام قطعة الارض إلا انها فوجئت بالتعدى على الارض من أبناء البائع و بناء أسوار عليها ومنع الشركة من إستغلالها مما دعا الشركة الى تحرير المحضر رقم ٣٩ح والمقيد برقم ٨٢٥٣ لسنة ٢٠١٨ إدارى مركز شرطة قويسنا والذى حفظ بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٦ وقد تظلمت الشركة من قرار الحفظ أمام السيد المستشار محامى عام نيابات شبين الكوم بموجب التظلم رقم ٣٦١١ بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٥ وبعد مرور أكثر من عام أعيد حفظ المحضر مرة أخرى بنيابة قويسنا الجزئية بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٧ بدون إجراء أية تحريات أو أسباب واضحة . وتم تحرير محضر اخر برقم ٣١٠٧ لسنة ٢٠٢٢ اداري قويسنا لاثبات الحالة وتم اقامة الدعوى رقم ٣١٥٤ لسنة ٢٠٢٢ م.ك شبين الكوم طرد للغصب ومتداولة بجلسة ٢٠٢٢/١٠/١٥ ،بجلسة ٢٠٢٢/١٢/٣١ مؤجلة للتحري والاعلان و تم التاجيل لجلسة ٢٠٢٣/٣/٤.
مازالت الاصول الثابتة تتضمن نحو ٣.٠٤٢ مليون جنية قيمة الاصول الصادر بشانها قرار جمعية عامة غير عادية فى ٢٠١٧/١٠/١٩ بالموافقة على اتخاذ اجراءات البيع و بيانها ماكينة مارجرين – وحدة توليد هيدروجين –ارض الشونة بدمنهور بمساحة ٦٢٥٨ م٢ ، فى حين صدر قرار مجلس الادارة رقم ٢٠١٩/٦/١٩٢١ باتخاذ الاجراءات اللازمة لطرح مزايدة علنية لتأجير أرض الشونة بدمنهور مخالفا بذلك قرار الجمعية العامة غير العادية . ← يتعين موافاتنا باسباب عدم تنفيذ قرار الجمعية العامة غير العادية وكذا اسباب عدم اعادة العرض على الجمعية العامة غير العادية حيث انها السلطة المختصة فى تلك الحالة شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها شركة مساهمة مصرية	بجلسة المزاد العلني المنعقدة في ٢٠١٨/٢/٤ قامت الشركة بعرض بيع ارض شونة دمنهور بمساحة ٦٢٥٨ متر تحت العجز والزيادة وتم رفض البيع لعدم الوصول للسعر المناسب .علماً بانه سبق للشركة اجراء مزاد علنى بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٨ في نفس الشأن وتم رفض البيع لعدم الوصول للسعر المناسب . – بتاريخ ٢٠١٨/٣/٤ تم عرض بيع ماكينة تعبئة المارجرين وكذلك وحدة توليد الايدروجين وخط انتاج الصفيح للبيع عن طريق المزاد العلني وتم بيع خطي الصفيح ورفض بيع ماكينة المارجرين ووحدة توليد الايدروجين لعدم الوصول للسعر المناسب . – بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٦ تم مخاطبة الهيئة العامة للخدمات الحكومية بشأن اجراء بيع خطوط انتاج متوقفة عن العمل . – بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٨ تم مخاطبة الهيئة العامة للخدمات الحكومية بشأن تكليف لجنة لتقييم القيمة الايجارية لارض شونة مصنع دمنهور للاستفادة منها في الوقت الحالي لعدم التوصل للسعر المناسب لبيعها في المرات السابقة .

الت الى الشركة مساحة نحو ٥٠٦ م٢ مكونة من معرض و بدروم ومخزن بمدينة السادات وذلك نظير المديونية المستحقة على العميل /. عبد الحميد الفلاح بموجب حكم محكمة جنايات شبين الكوم جلسة ٢٠١٨/١/١١ والتوكيل المحرر من العميل ونود الاشارة إلى قرار مجلس إدارة الشركة رقم ٢٠٢١/٨/٢٠٠٦ بتكليف قطاع الشئون القانونية باتخاذ ما يلزم مع جهاز مدينة السادات للترخيص بالاسغلال التجارى . يتعين موافقتنا بخطة الادارة بشان الاستفادة من العقار بما يعود على الشركة بالنفع.	تم رفع تقرير فى هذا الشأن للسيد العضو المنتدب عن طريق القطاع القانونى بعد قيامه بزيارة ومعاينة العقار بمدينة السادات و الذى خلص فيه إلى الآتى : ١- مقابلة المختصين بجهاز مدينة السادات للنظر فى إمكانية الترخيص للاستغلال التجاري " مخازن ومعرض بيع " حيث سبق أنُ حقق ذات المكان طفرة فى المبيعات على مستوى محافظة المنوفية إبان تشغيله . ٢-وفى حالة عدم التمكن من تغيير النشاط لتجارى سيتم عرض تلك الوحدات للتاجير للغير بعقود محددة المدة " بحالتها التى هى عليها " حيث متوقع أن تدر عائد شهري مقبول عوضاً عن تركها بلا استخدام . وقد تم العرض على مجلس ادارة الشركة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣١ والذى أصدر قراره رقم ٢٠٠٦ والذى جاء به : موافقة المجلس بإجماع الحاضرين على تكليف قطاع الشئون القانونية بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بجهاز مدينة السادات للحصول على الترخيص اللازم للإستغلال التجاري " مخازن ومعرض بيع " فيما يخص ممتلكات الشركة بمدينة السادات. وتم التواصل مع جهاز المدينة وتبين وجود اشتراطات تمنع الاستغلال التجاري للمناطق السكنية وجاري المتابعة مع جهاز المدينة وفي حالة عدم التمكن من التراخيص سيعرض على مجلس الادارة حيث يوجد اكثر من فرصة للتأجير كمخازن .
ارتفاع نسب الفقد فى الزيت الخام بمصنع دمنهور والبالغة حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤.٢% مقارنة بمصنعى محرم بك وراغب البالغين ٣%و٢.٦%على التوالى يتعين دراسة اسباب ارتفاع نسب الفقد واتخاذ اللازم نحو تخفيضها	- ان الاختلاف فى معدلات الفقد فى الزيت بين مصانع الشركة المختلفة يرجع الى أختلاف خطوط الأنتاج بين تلك المصانع وجاري أتخاذ اللازم لتحسين معدلات الفقد بمصنع دمنهور حيث انه بمجرد الانتهاء من استكمال اعمال وحدة التكرير المستمر بدمنهور سوف تتحسن معدلات الفقد كما حدث بمصنع محرم بك بعد دخول وحدة التكرير المستمر (جيا) فى الانتاج
تضمنت الاجور فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢.٩١٨ مليون جنية قيمة منحة عيد اضحى ٢٠٢٢ ومنحة المدارس بواقع ٢٠ يوم بخلاف نحو ٣.٢٥ مليون جنية كاستحقاق من تحت حساب مكافاة العاملين . ←نوصى بضرورة العرض على مجلس الادارة والجمعية العامة للشركة فى حينه.	فيما يخص منحتى عيد الاضحى والمدارس ٢٠٢٢ فقد تم العرض على المجلس والذى اصدر قراره بالموافقة. اما فيما يخص مكافاة العاملين فسيتم العرض على المجلس فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ كالمتبع فى المنوات السابقة ثم يتم العرض على الجمعية العامة العادية للشركة

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

ـ لم يتم تحصيل قيمة التعويضات المستحقة من شركة التامين عن حادث حريق قسم الهدرجة بمصنع محرم بك بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١ بنحو ٤.٠١٥ مليون جنية على الرغم من ورود تقرير الفحص الفنى من الادارة العامة لتحقيق الادلة الجنائية وكذا حريق قسم انتاج الزيت بمصنع محرم بك بتاريخ ٢٠١٩/٨/١٦ بنحو ١.٥٤٤ مليون جنية على الرغم من وجود محضر معاينة النيابة العامة للواقعة ٠ ←يتعين سرعه الانتهاء من اجراءات تحصيل قيمة التعويضات مع مراعاة ما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٨ المخصصات والالتزمات والاصول المحتملة	ـ جاري أتخاذ اللازم نحو انهاء كافة الإجراءات للحصول على باقى التعويضات المستحقة لشركتنا عن حريقي مصنع محرم بك ٠ حيث أن كلا محضرين الحادثتين مازالا قيد التحقيقات بنيابة محرم بك الجزئية ولم يتم التصرف فيهما حتى الآن ٠
حققت الشركة صافى ربح عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣.٢١٦ مليون جنية بعد تاثره بإيرادات عرضية غير مرتبطة بنشاط الشركة الرئيسى بلغت نحو ٧.٣٨١ مليون جنية ارباح فرق عملة نحو ١.٧ مليون جنية فوائد دائنة . يتعين العمل على تعظيم ايرادات الشركة من انشطتها الرئيسية وتنشيط المبيعات وفتح اسواق جديدة وترشيد التكاليف	جارى اتخاذ اللازم فى هذا الشان ٠

رئيس قطاع الشئون الماليـــة

محاسب /مصطفى عبد العزيز محمد

العضـــو المنتـــــــــدب (الرئيس التنفيذي)

كيميائي / محمد رفعت حجـاب

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ الدكتور / عبدالرسول عبدالهادي على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

الملحـــوظـــــة	رد الشـــــــركة
مازالت ارض الشركة بمصنع محرم بك محل نزاع قضائى ضد محافظة الاسكندريه بشان بعض المساحات بالمصنع وتبلغ قيمة المطالبات المحافظة عن حق الانتفاع تبلغ نحو ٣٥٨ مليون جنية (طبقا لاخر مطالبة حتى ٢٠٢٢/١٢/٢٦) كما صدرحكم برفض ابراء ذمة الشركة عن حق انتفاع قطعه بمساحة ١٦ الف متر مربع عن الفترة من مارس ١٩٦٧ حتى ديسمبر ٢٠١٣ مقدرة بمعرفة الخبير بنحو ٤٠ مليون جنية يقابلها ٢٠ مليون جنية مدرجة ضمن الايجارات المستحقة	* بالنسبة لمساحة ٤٣ ألف متر مربع محل النزاع القضائي مع محافظة الإسكندرية و التابعة لأرض مصنع محرم بك عبارة عن ثلاث قطع أراضي متداخلة بالبيان و المساحات التالية : القطعة الأولى : ٣٤ ، ٦٠٤٢ متراً مربعاً بموجب عقد إيجار فى ١٩٧٠/١١/٢٥ مشهر برقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ توثيق الإسكندرية . والقطعة الثانية : تبلغ مساحتها ١٨ ، ١٦٨٢٥ م٢ بموجب عقد إيجار فى ١٩٧٠/١١/٢٥ مشهر برقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ توثيق الإسكندرية . والقطعة الثالثة: تبلغ مساحتها ٦٩ ، ٢٠٥٥٢ م٢ – بموجب محضر التسليم – بشروط التأجير السابقة – مؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ هذا : وقامت اللجنة العليا لتقدير أملاك الدولة – المشكلة من جهاز حماية الأملاك الأميرية فى ١٩٦٩/١١/١٣ بتحديد سعر وثمن بيع المتر بواقع ١,٧٥ جنيهاً (فقط واحد جنيه وخمسة وسبعون قرشاً لا غير) وبقيمة إيجارية لهذه الأرض بواقع ٥٠% من ثمن البيع أى بايجار سنوى ١٤٧٢,٢٠٢ جنيهاً عن الثلاث قطع أراضي الأولى ٠ هذا : وتضمنت تلك العقود أستئجار الشركة الطالبة الأرض موضوع التخصيص لمدة عشر سنوات تبدأ من ١٩٦٦/٣/٢٠ وتنتهي فى ١٩٧٦/٣/١٦ قابلة للتجديد طبقاً لشروط المصانع ٠ وألزمت محافظة الإسكندرية الشركة الطالبة تنفيذ المشروع الذى تم التأجير من أجله خلال عامين من تاريخ التوقيع على عقد الإيجار المشهر وهو إقامة مصنع للمواد الغذائية ٠ تم بناء وتنفيذ وإقامة أكبر كيان إقتصادى بالإسكندرية سُمى قطاع مصانع محرم بك و الكائن به عدة قطاعات ومصانع إنتاج وهى : (مصنع إنتاج وتعبئة الزيوت – مصنع المنظفات الصناعية – مصنع صابون التواليت وصابون الغسيل – مصنع إنتاج الجلسرين – مصنع إنتاج وتعبئة المسلي الصناعي – مصنع المارجرين – مصنع إنتاج السليكات ومصانع أخري) التأجير مع حق التملك – بالشراء – طبقاً لشروط المصانع وتضمنت عقود الإيجار المشهرة بالبند الحادى عشر ما نصه "أنه للمستأجر الحق فى طلب شراء هذه الأرض بالممارسة بعد سنتين من أعداد المصنع و إدارته بالثمن الذى تساويه الأرض من بداية التأجير وذلك متى ثبت للحكومة المصرية أنه قام بتخصيص الأرض فعلاً للغرض المؤجرة من أجله وتستعمله بصفة مستديمة و بشرط أن تستمر الأرض أيضاً مخصصة لهذا الغرض و اذا تغير تخصيصها كان للحكومة حق فسخ البيع و أسترداد الأرض بما عليها من منشآت وبدون مقابل سوى رد ثمن الأرض الذى دفعه المشتري" تقدم الشركة بطلب الشراء فى المواعيد القانونية و أعمالاً لهذا وخلال المواعيد القانونية : تقدمت الشركة وبتاريخ ١٩٧٢/٦/٤ بطلب شراء إلى السيد محافظ الأسكندرية بصفته ولإدارة الأملاك الأميرية بطلب لشراء الأرض الموضحة بعاليه والقائم عليها مصانعها الموضحة عاليه خلال المواعيد القانونية وخلال الأجل الممنوح وبعد إقامة مصانعها و تشغيلها ٠

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

- وتلاها تقدم الشركة بعدة طلبات أخري للشراء حتى كان الرد من الحى المختص يفيد أن الحى ليس لديه مانع من إجراء البيع بشروط المصانع لصالح شركة الزيوت المستخلصة وبكتابه المؤرخ ١٩٨٧/١٢/٢٩
- ونظراً لتعسف جهة الإدارة وعدم اتمام البيع وتحرير العقود نفاذاً لقرارات السيد رئيس الجمهورية فى هذا الشأن وإعمالاً لشروط العقد والإستمرار فى المطالبات المالية عن مقابل حق الإنتفاع – رغم أن الشركة مستأجرة بعلاقة إيجارية ثابتة سنداً وعقداً – وليس منتفعة :

أقامت الشركة عدة دعاوى قضائية – طعناً على القرار السلبي الصادر من جهة الإدارة بالأمتناع عن تحرير عقد بيع نهائي أمام محكمة القضاء الإداري بالاسكندرية ودعاوى أخري بطلب براءة الذمة من المطالبات المالية – وطلب صحة ونفاذ عقد الوعد والأحقية فى الشراء بشروط المصانع .

وتحصلت الشركة على حكماً نهائياً وباتاً من محكمة أستئناف الإسكندرية برقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق من محكمة أستئناف عالى الإسكندرية جلسة ١٩٩٨/٦/١١ و المتداولة لجلسة ٢٠١٨/٣/٢٢ بصحة ونفاذ عقد الوعد بالبيع عن مساحة بالغة ٦٠٤٢.٣٤٠ متر مربع فى الدعوى رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق من محكمة أستئناف عالى الإسكندرية جلسة ١٩٩٨/٦/١١ عن القطعة موضوع العقد المشهر رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري الإسكندرية والذى ثبُت بموجبه الوعد بالبيع التزام الشركة بطلبات الشراء طبقاً لشروط المصانع وطبقاً لقرار السيد رئيس الجمهورية وكان من الدعاوى المتداولة : الدعويين المنضمتين رقم ٥٦٠٣ لسنة ٢٠٠٧ و ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ٠ كلي شرق الإسكندرية – بسقوط حق المدعي عليه الأول بصفته فى مطالبة الشركة المدعية بالقيمة الإيجارية الناشئة عن عقدى الإيجار المسجلين رقمي ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى فى الفترة السابقة ٢٠٠٣/٣/١٩ (وهي مطالبة بمبلغ ٤١١٢١٣٦٠.٦٠ جنيهاً فقط و احد و أربعون مليون جنيهاً و مائة وواحد وعشرون ألف وثلاثمائة و ستون جنيهاً و ٦٠قرش)

ورفضت ماعدا ذلك من طلبات و ألزمت الشركة المدعية والمدعي عليه الأول محافظ الإسكندرية – مناصفة بالمناسب من المصاريف وعليه - طعنت الشركة على هذا الحكم بالأستئناف رقم ٢٠٧٣ لسنة ٧٦ ق فى شقه المالى – الخاص بالمطالبات الماليـة والأجرة

- وبالأستئناف رقم ٢٠٧٤ ٧٦ ق فى الشق الخاص بالتملك والأحقية فى شراء الأرض موضوع التداعي (العقد المسجل رقم ٤٠٨٧ و ٤٠٨٤ ومحضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١) التى أقامت عليها مصانعها من تاريخ إعداده

وتشغيله بالثمن المقرر لها وقت التأجير .

- طعن السيد / محافظ الإسكندرية وآخرين بصفتهم بالاستئناف رقم ١٧٤٧ لسنة ٧٦ ق مدنى بطلب إلغاء الحكم المستأنف فيما قضي به من سقوط حق المستأنف الأول السيد / محافظ الإسكندرية بصفته فى مطالبة الشركة المستأنف ضدها بالقيمة الايجارية الناشئة عن عقدى الإيجار المسجلين رقم ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٦ ق موضوع الدعوى فى الفترة السابقة ٢٠٠٢/٢/١٩ و القضاء برفض هذا الدفع و التأييد فيما عدا ذلك .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

هذا : وحيث تداول نظر تلك الطعون – وتم ضمها وبجلسة ٢٠٢١/٢/١٥ صدر حكم محكمة أستئناف الإسكندرية بجلسة بالآتى :

أولاً : قبول الإستئنافات شكلا

ثانياً : فى موضوع الأستئناف رقم ١٧٤٧ لسنة ٧٦ ق :

بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضي به من سقوط حق المستأنف الأول – بصفته محافظ الإسكندرية فى مطالبة الشركة بالقيمة الإيجارية الناشئة عن عقدى الإيجار المسجلين برقم ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى فى الفترة السابقة على ٢٠٠٢/٤/١٩ بالتقادم الخمسي

ثالثاً : فى موضوع الأستئناف رقم ٢٠٧٣ لسنة ٧٦ ق المقدم من الشركة برفضه .

رابعاً : وفى موضوع الأستئناف رقم ٢٠٧٤ لسنة ٧٦ ق من الشركة:

(١) بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للأرض الكائن عليها مصانع الشركة بمحرم بك ضمن القطعة رقم ٥٦٩ المنشية الجديدة خارج الزمام ٨ قسم شرطة محرم بك البالغ مساحتها ٦٠٤٢.٣٤٠ م٢ موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري الإسكندرية السابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٤٣٩٥ لسنة ١٩٩٦ مدني كلى إسكندرية و أستئنافها رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق إسكندرية .

(٢) بإلغاء الحكم المستأنف و القضاء بتقرير احقية الشركة فى شراء قطعة الأرض موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية و البالغ مساحتها ١٦٨٢٥.١٨٠ م٢ وقطعة الأرض موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ و البالغ مساحتها ٢٠٥٥٢.٩٦ م٢ التى أقامت عليها مصنعها من تاريخ إعداده و تشغيله بالثمن المقرر لها وقت التأجير و تأييده فيما قضي به من رفض طلب براءة ذمتها من اى مطالبات مالية من اجره أو حق انتفاع عن الأرض محل التداعي.

خامساً : إلزام المستأنف ضدها فى الأستئناف الأول المستأنفة فى الأستئناف الثاني و الثالث بالمصاريف عن درجتى التقاضي ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة

هـــذا : وعليه أضحي هذا القضاء مقرراً احقية الشركة فى شراء الأرض (ثلاث قطع أراضي بمساحات (٦٠٤٢.٣٤ م٢ موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٤ و القطعة البالغ مساحتها ١٦٨٢٥.١٥ م٢ رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية وقطعة الأرض موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ و البالغ مساحتها ٢٠٥٥٢.٩٦م٢) الكائن عليها مصانعها – بمحرم بك – بشروط المصانع بالثمن المقرر وقت التأجير ونظرا لما شاب هذا القضاء من عوار وخطأ وإهدار لحق الشركة بشأن المطالبات المالية : فقد تم الطعن بالنقض من الشركة

برقم ٦١٩٧ لسنة ٩١ ق بشأن الشق المالى ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه حيث بلغت المطالبات المالية عن مقابل الإنتفاع لكامل المسطح حتى عام ٢٠٢٠ بإجمالى و قدره ٢٨٤٢٢٢٤٩٢.٦ جنيهاً (فقط وقدره مائتان و أربعة وثمانون مليون و مائتان إثنان و عشرون ألف و أربعمائة إثنان و تسعون جنيهاً و ٦٠ قرش)

وكذلك تم الطعن بالنقض من الدولة برقم ٦٩١٩ لسنة ٩١ق بشأن الحكم بالالزام بالأحقية فى الشراء متضمنة شق مستعجل بطلب وقف التنفيذ ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه

ونشير فى هذا الصدد الى الآتى :-

أولاً : - المطالبة المالية قبل الأخيرة التى وردت للشركة فى هذا الشأن عن مقابل الانتفاع لكامل المسطح حتى عام ٢٠٢٠ مبلغ و قدره ٢٨٤٢٢٢٤٩٢.٦ جنيهاً (فقط وقدره مائتان و أربعة وثمانون مليون

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

و مائتان إثنان و عشرون ألف و أربعمائة إثنان و تسعون جنيها و ٦٠ قرش) بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٤ وهي مطالبات مالية فقط – لم ترتقي لمرتبة الدعوى القضائية – أقامت عنها شركتنا دعاوى براءة الذمة المشار اليها. تم تقديم تظلم بشأنها " براءة الذمة " مؤسساً على الحكم النهائي الصادر لصالح الشركة – و الأحكام السابق التحصل عليها – فضلاً عن المنازعة فى الإستحقاق و الخطأ فى تقدير المطالبة و أسباب أخري نوردها بصحيفة الطعن

ونؤكد : - أن الدعوى مقامة من الشركة و ليست مقامة من جهة الإدارة فضلاً عن المنازعة فى المبالغ المطالب بها و عدم نهائيتها خلاف إهدار حجية الأحكام القضائية السابق تحصل شركتنا عليها

ثانياً : - وإن كانت المطالبات المالية من جهة محافظة الإسكندرية غير نهائية ومطعون عليها و شابها التناقض و مخالفة الواقع فضلاً عن حجية الأحكام القضائية إلا أن جهة الإدارة بما لها من سلطة إدارية وتنفيذية لها حق توقيع الحجز الإدارى طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ إستيفاء لمستحقاتها

وتحوطاً لذلك اقامت شركتنا الدعاوى المذكورة بالمنازعة فى الدين نزاعاً قضائياً يوقف التنفيذ و الحجز الإداري

- مع الإحاطـــة : أنه قد سبق التظلم من تلك المطالبات للسيد / رئيس ديوان رئاسة الجمهورية
- و السيد / رئيس الوزراء
- و السيد / وزير الصناعة
- والسيد / وزير التموين .
- والسيد محافظ الاسكندرية .

وأثر تلك المكاتبات والتظلمات أثرها - وبتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢ صدر قرار السيد / رئيس الوزراء بموجب المكاتبة رقم ٥٣٥ و التى تقرر بموجبها من السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء ماهو :

أنه بحث الموضوع مع وزارة التموين و التجارة الداخلية

تم مخاطبة السيد محافظ الإسكند ية لإيقاف أى مطالبات بشأن أراضي الشركة لحين الفصل فى الدعاوى و المنازعات القضائية المقامة من الشركة ضد محافظ الإسكندرية فى هذا الخصوص .

ثالثاً : - جاري إعداد براءة الذمة عنها فى ضوء تعليمات السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الوزراء الصادرة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١ بما مفاده التنبيـــه على جميع الهيئات والجهـــات والأجهزة التابعة بعدم إقامة أية قضايا من جهة حكومية ضد جهة حكومية أخري والالتجاء للجنة المشكلة برئاسة معالي وزير العدل فى إطار الحوكمة ودون اللجوء للقضاء هذا و نشير فى هذا الصدد إلى كتاب جهاز حماية أملاك الدولة الصادر تحت رقم ١١٤٧ فى ٢٠٢٢/١٢/٢٦ و الوارد به أن مقابل الإنتفاع عن كامل المسطح البالغ ٤٣٤٢٠ متر مربع حتى عام ٢٠٢٢ بلغ نحو ٣٥٧٦٩٤٥٨٤ جنيه

تم تقديم اعتراض على المطالبة لجهاز حماية املاك الدولة رقم ٢/٢٦ بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٥ وتم تقديم طلب توفيق منازعات امام اللجنة القضائية المختصة برقم ٦٢٦ بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٥ وجارى نظره .

- أما عن القيمة المتنازع عليها بين الطرفين :

فهي المبالغ المالية الثابتة بتقرير لجنة الخبراء المودع ملف الدعوى بمبلغ ٤٣٨٨٩٠٥٨ جنيه عن القطعة الثانية البالغ مساحتها ١٦٨٢٠متر ٢ عن الفترة حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ ، علماً بأن الشركة قامت بسداد مبلغ ٤٢٧٤٤٣١ جنيه عن الفترة من

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

	١٩٧٦/٣/٢٠ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ . هذا وقد ورد بتقرير لجنة الخبراء مقابل انتفاع عن كامل المساحة المتنازع عليها مع محافظة الإسكندرية حتى ٢٠٠٠/٢/١٤ بنحو ١٠٩٨٩٩٢ جنيه ولم يُفصل بشكل جازم فى تلك الإستحقاقات . - تم تقديم طلب تسوية منازعات محافظة الإسكندرية- وجاري إيداع الطعن أمام اللجنة المشكلة برئاسة معالي/وزير العدل بشأن المطالبات المالية وعن ترجيح الفصل فيه لصالح الشركة (نسبة لن تقل عن ٥٠%) حسبما ورد بصحيفة الطعن من أسباب نالت من الحكم ونُذكر أن الطعن بالنقض وإن كان حقاً لشركتنا فقد قامت الدولة ممثلة فى السيد/محافظ الإسكندرية بإيداع طعناعلى هذا القضاء برقم ٦٩١٩ لسنة ٩١ وبشأن تحديد المركز القانوني للشركة بشأن تنفيذ حكم محكمة إستئناف الإسكندرية المشار اليه : - تم الاعلان بأصل الصورة الرسمية للحكم وتم مقابلة السيد مدير مكتب السيد المحافظ لتحديد موعد والأمر معروض على المستشار القانونى للمحافظة للرأى
لم يتم الانتهاء من الاعمال المتوقفة بحساب مشروعات تحت التنفيذ المتعلقة بمشروع اعادة تاهيل وحدة التكرير المستمر بمصنع دمنهور والتى تبلغ تكلفتها نحو ٥.١١٢ مليون جنية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وينبغى اتخاذ اللازم للانتهاء من تلك الاعمال بما يحقق اهداف الشركة	نظرا لكون وحدة التكرير المستمر بدمنهور فى حاجة إلى اعمال اضافية بنحو ٥ مليون جنية فقد تم العرض على مجلس الادارة والذى ارجاء عملية الاستكمال بعد العرض على اقرب جمعية عامة غير عادية .
يتضمن المخزون اصنافا راكدة وبطنية الحركة تبلغ قيمتها طبقا لاخر حصر بواسطة الشركة نحو ١٠.٢٨٢ مليون جنية ويتعين اتخاذ الاجراءات المناسبة والكفيلة بالاستفادة من تلك الاصناف	سبق تشكيل لجنة بالقرار رقم ٢١٩ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٧ بناء على مذكرة مرفوعة للسيد / رئيس مجلس الإدارة في حينه وانتهت اللجنة بوضع تقريرها المؤرخ في ٢٠٢٠/٧/١٤ والذى انتهت فيه الى الاتى: اولاً : بالنسبة لأصناف الخامات الرئيسية والمساعده منظفات وصابون بمصنع محرم بك تم بيع جزء منها خلال العام وجارى الاستفادة من بعضها بادخالها في صناعة المنظفات والكميات المتبقية جارى التصرف فيها بالبيع ثانيا :- بالنسبة للاصناف الموجودة بمخازن التعبئة والتغليف بمصانع الشركة جارى دراسة اجراء بعض التعديلات على بعض تلك الاصناف لامكانية اعادة استخدامها مرة اخرى وجارى دراسة بيع المتبقى للاستفادة منها ثالثا:- خامات رئيسيه مصنع المستخلصه عبارة عن كمية ٢٧ طن رمال جارى التصرف فيها بالبيع او التكهين رابعا:- قطع الغيار:- نظر لكونها بحالة سليمة وجيده سيتم استخدامها مستقبلا هذا وقد طلب مجلس الإدارة بجلسته رقم ٣٣٤ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣١ موافاته بدراسة متكاملة عن الرواكد (قيمتها - مدى صلاحيتها - أسباب شرائها- ومدى الحاجة اليها وقت شرائها وأسباب ركودها) هذا وبتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٥ تم عرض تقرير اللجنة المشكلة بشأن دراسة مدى امكانية الاستفادة او التصرف في ارصدة الاصناف الراكدة بمخازن مصانع الشركة (مرفق ١) وعليه اصدر المجلس قراره رقم ٢٠٢٢/١٢/٣٠٠٨ والذي تضمن الاتي :- اولاً : يتم عمل مذكرة بالاصناف التي يمكن استخدامها ويتم سحبها من الاصناف الراكدة وتدخل للمخزن المستخدم للتشغيل بقيمته الدفترية . ثانياً : الاصناف التي لا جدوى من استخدامها يتم تلطيطها ويتم اتخاذ اجراءات بيعها بالمزاد بعد تقييمها من قبل اكثر من جهة خارجية يكون من بينها هيئة الخدمات الحكومية وتقدم التقييمات وتطرح في لجنة البيع .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

يتضمن رصيد العملاء نحو ٥.٤٦٢ مليون جنية يمثل قيمة ارصدة مدينة متوقفة منذ سنوات سابقة وقامت الشركة بحساب واثبات الاضمحلال فى قيمه هذة الارصدة بنسبة ١٠٠% من قيمتها ونوصى بضرورة متابعه الموقف القانونى بشانها واتخاذ ما يلزم لتحصيل تلك الارصدة	حيث أن تلك المبالغ في معظمها أرصدة متوقفة منذ سنوات وقد استنفذت الشركة في معظمها الإجراءات القانونية . لذا فقد تم عرض مذكرة في هذا الشأن على السيد / رئيس مجلس الإدارة للعرض على المجلس والذي أصدر القرار رقم ٢٠١٩/٩/١٨٢٣ بتكليف القطاع القانوني بدراسة مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتى تبلغ قيمتها ٥.٨٩٨ مليون جنيها والمكون عنها مخصص بالكامل على مستوى كل عميل على حده والإجراءات القانونية التى اتخذت منذ بداية الدين حتى تاريخه مع تقديم مذكرة تفصيلية للعرض على المجلس بجلسته القادمة ليتسنى للمجلس اتخاذ القرار المناسب باعدام تلك المديونيات من عدمه وعلى قطاع الشؤون القانونية اعداد المذكرة المطلوبة فى هذا الشأن. وبالجلسة رقم ٢٠١٩/١٠/٣٠٧ اصدر المجلس قراره رقم ٢٠١٩/١٠/١٨٣٧ . بموافقة المجلس بإجماع الحاضرين على ارجاء اتخاذ القرار المناسب في موضوع إعدام مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتى تبلغ قيمتها ٥.٨٩٨ مليون جنيه والمكون عنها مخصص بالكامل وجاري إعداد مذكرة تفصيلية على مستوى كل عميل على حده للعرض على المجلس لمزيد من الدراسة لموقف عميل عميل ليتسنى اتخاذ القرار المناسب باعدام الدين من عدمه ولضمان صحة الإجراءات المتخذة
تضمنت الارصدة المدينة الاخرى ما يلى : - نحو ٢.٤٣٥ مليون جنية يمثل قيمة العجز فى ارصدة الزيت الخام طبقا للجرد الفعلى والموضوع محال الى النيابة منذ ٢٦ ابريل ٢٠٢٠	تم الافصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية
- نحو ٢.٩٢٥ مليون جنية يمثل تكلفة مشروع اعادة تاهيل فرن الصهر لانتاج السيليكات بمصنع المستخلصة وهو رصيد متوقف من سنوات سابقة ويتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة فى هذا الشان مع مراعاة تحديد الاضمحلال فى قيمة هذا المشروع تطبيقا لمعايير المحاسبة المصرية	وفيما يخص فرن صهر السليكات فإن هذة الوحدة مقام عنها الدعوى القضائية رقم ٢٠٠٣/٣٨٧١ م.ك إسكندرية وقد تم احالتها للخبير وكان اخرها بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٦ والمعاينة على الطبيعة بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤ وقد اجلت لجلسة ٢٠١٩/٣/١٣ للاطلاع على تقرير الخبير والاعلان وبالفعل تم الاطلاع على تقرير الخبير وتقدمت الشركة بطلب اضافي بالزام الشركة المدعى عليها بان تودي مبلغ خمسة ملايين جنيه تعويض مادياً جابراً عن الاضرار المادية والأدبية التي لحقت بالشركة ومافاتها من كسب وما لحق بها من خسارة والفوائد القانونية من تاريخ صدور الحكم نهائياً حتى تمام التنفيذ مع الالزام بالمصروفات والأتعاب . هذا وتم اعلان الشركة المدعى عليها (الغرابلي) بالطلبات الجديدة (الطلب الاضافي العارض) لجلسة ٢٠١٩/٦/١٩ والدعوى محدد لنظرها جلسة ٢٠٢٠/١٢/١٧ لسداد تكملة الأمانة. والتي تم سدادها وانتدبت المحكمة لجنة هندسية من جامعة الإسكندرية وتم عمل المعاينة المبدئية من لجنة خبراء كلية الهندسة ولم يتم مباشرة المأمورية بصفة نهائية ومحدد لنظر تلك الدعوى أمام المحكمة جلسة ٢٠٢٢/٦/٨لحضور اللجنة باشخاصها لمناقشة التقرير
- نحو ٢.٣٣١ مليون جنية الباقي من قيمة القرض الممنوح لاتحاد العاملين المساهمين بالشركة بموافقة مجلس الادارة بالجلسة المنعقدة فى ٢٠١٨/٥/١٥ مع قيام الاتحاد برهن تلك الاسهم الجديدة لصالح الشركة ضمانا لسداد ما قامت به الشركة نيابه عن الاتحاد بالقرار رقم ٢٠١٨/٥/١٦٤٧	تم الافصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ الدكتور / عبدالرسول عبدالهادي على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

تشات تغيرات فى اسعار التحاسب لزيت الصويا و العباد الخام تؤثر حال حدوثها فى تكلفة المبيعات وبالتالى نتيجة الاعمال ومن غير المتوقع على نحو معقول الحصول عليها واخذها فى الاعتبار عند اعداد القوائم المالية عن الفترة ونتيجة لظروف عدم التاكد قامت الشركة باعداد القوائم المالية على اساس اخر اسعار تحاسب لزيوت الصويا و العباد الخام والواردة بخطاب الشركة القابضة للصناعات الغذائية المؤرخ فى ٢٠٢٢/١٢/١٤ عن الشهور الستة من العام الحالى.

وتم تحديد التاثير المالى لتلك الحالة بالتقدير الحكمى لادارة المنشاه وخبرتها فى المعاملات المشابهه خلال السنوات السابقة وقوانم التكاليف التقديرية للمتبقي من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣

لكون المخزون هو احد الاصول المتداولة الاكثر حيوية . فإن التقييم الصحيح للمخزون ضروري لاظهار النتائج الفعالة فى البيانات المالية. ووفقاً لطريقة المتوسط المرجح المتبعة تم تقييم إصدارات المخزون وفقا لمتوسط قيمة الاصناف المستلمة علاوة على أي مخزون من الفترة السابقة وميزة هذه الطريقة أنها تعطي قيم معتدلة لمخزون اخر المدة عند اتجاه الاسعار نحو الارتفاع او الانخفاض.

وفيما يخص قيمة المتوسط المرجح للمنصرف من الزيوت الخام في نهاية العام المالي وأثره على القوائم المالية فإن مما لاشك فيه ان الكميات المستلمة من الزيوت الخام (صويا-عباد) اعتباراً من ٢٠٢٣/١/١ وحتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بأسعار ٢٨٧٥٠جنيه لطن زيت الصويا و ٢٨٥٠٠جنيه لطن زيت العباد (وبافتراض ثبات تلك الأسعار خلال النصف الثاني من العام المالي الحالي) ستؤدي تلك الاستلامات الي ارتفاع متوسط تكلفة طن الزيت المنصرف للإنتاج مقارنة بمتوسط تكلفته في ٢٠٢٢/١٢/٣١

- ومع الاخذ فى الاعتبار ان اسعار بيع الطن من الزيت التموينى خلال العام كانت حسب الاتى :-

الفترة	٠,٨٠ لتر (طن)
٢٠٢٢/٧/١-٢٠٢٢/٩/٣٠	٣٠٥٧٠,٦٥٢
٢٠٢٢/١٠/١-٢٠٢٣/٦/٣٠	٣٣٢٨٨,٠٤٣

فان المتوسط المرجح من الزيوت الخام المتوقع في ٢٠٢٣/٦/٣٠ والذي على اساسه سيتم تحديد تكلفة البضاعة المباعة خلال العام كله قد يفوق سعر بيع المنتج النهائي (طن الزيت المعبأ) خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ مما يعنى تحقيق تلك الكميات لخسارة تؤدي الى تراجع الربحية المعلنة في ٢٠٢٢/١٢/٣١يضاف لذلك تراجع هامش ربح طن الزيت المباع خلال الفترة من ٢٠٢٢/١٠/١حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقارنة بربحيتها في ٢٠٢١/١٢/٣١لارتفاع المتوسط المرجح لطن الزيت الخام في ٢٠٢٣/٦/٣٠عنه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ .

رئيس قطاع الشئون الماليـــة

محاسب /مصطفى عبد العزيز محمد

العضـــو المنتـــــــدب (الرئيس التنفيذي)

كيميائي / محمد رفعت حجـاب

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية